المجلة الليبية للعلوم الزراعية
المجلد (25): العدد (3): 2020: 29 - 42
عدد خاص بفعاليات ندوة الأمن العذائي (3) 2019

عجز السياسات الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي الليبي خلال الفترة 1990 - 2015 (المعوقات – الأسباب – المقترحات)

عبد الوهاب أبوبكر محمد الأزرق

كلية الزراعة– جامعة الزيتونة

المستخلص

دخلت أوضاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي منذ منتصف السبعينات مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية الليبية، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي، وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد لسد هذا العجز. ولقد استقطبت مسألة التنمية الزراعية اهتماما كبيرا على مستوى دول العالم بما فيها الدولة الليبية، شمل هذا الاهتمام الجانب النظري والأكاديمي، كما شمل الجانب التطبيقي والإجراءات العملية. ويرجع منبع هذا الاهتمام لفشل جهود تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها ليبيا في توفير الاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي، مما أدى إلى زيادة ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود بما فيها سياسات دعم القطاع الزراعي.

يحلل الباحث في الدراسة بعض مظاهر أزمة الأمن الغذائي في ليبيا، مركزاً على تدني مستوى الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل الاستراتيجية، كما يحلل أسباب الأزمة مركزاً على أسباب عجز السياسات الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي والخيارات التنموية والزراعية لحل المشكلة. ولقد خلصت الدراسة إلى ارتفاع واضح في تكاليف الإنتاج لغالبية المحاصيل الزراعية،أيضا انخفاض الرقعة المزروعة خلال فترة الدراسة، وانخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث إن هذه النسبة لم تتعد 10.6% خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية، فقد وصل معدل الزيادة في أسعار محصول القمح على سبيل المثال 44.95% أما الشعير فقد وصل إلى 112.5% وذلك نتيجة ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج بالإضافة لقوى الطلب والعرض في السوق، واخيراً توصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الحبوب والبقوليات، وذلك بسبب عجز واضح للسياسات الزراعية عن تحقيق الأمن الغذائي وخصوصاً سياسات دعم القطاع الزراعي الذي طبقت في ليبيا.

الكلمات الدالة: ليبيا، الأمن الغذائي، السياسات الزراعية، معادلة النمو، معادلة الاتجاه العام.

المقدمة

إن مصطلح الأمن الغذائي كثر استخدامه منذ مطلع السبعينيات للقرن الماضي، وأخذ هذا المصطلح عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمي بين عامي 1973 و1974 والتي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي من الطعام، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والنفط أهم سلعتين استراتيجيتين في الاقتصاد العالمي، بالتالي أصبح مفهوم الأمن الغذائي ينصب على نشاطين اقتصاديين هما المخزون الاستراتيجي الغذائي للدولة والاكتفاء الذاتي من الطعام، إلا إن كلا المفهومين لا يعنيان الأمن الغذائي ولكن قد يعنيان الإنتاج الغذائي، والفرق بينهما واضح (المعهد العربي للتخطيط، 2015).

للإتصال:عبد الوهاب أبوبكر محمد الأزرق
هاتف:1060 346 91 218+
البريد الإلكتروني: a.alazragh@azu.edu.ly
كلية الزراعة - جامعة الزيتونة.
أستلمت بتاريخ:2019/03/04
أجيزت بتاريخ:2020/12/10

فالإنتاج الغذائي داخل في عملية تحقيق الأمن الغذائي بمعني آخر إن الإنتاج الغذائي يشكل مشكلة أو عنصر من عناصر الأمن الغذائي، لأنالإنتاج الغذائي هو عملية توظيف للموارد توظيفا مباشرا للإنتاج، بينماالأمن الغذائي المطلق هو حالة استقرار غذائي تتضافر فيها جهود الإنتاج الغذائي لكي يكون الجميع في حالة تسمح لهم الحصول على غذائهم في الوقت المناسب (صيام وآخرون، 2009). بالتالي فإن جهود الأمن الغذائي بالإضافة إلى الإنتاج الغذائي يشمل جانبالإنتاج – القدرة الشرائيةللأفراد الذين لا ينتجون الغذاء، كما تدخل أيضا فيها حركة التوزيع لسلعة الغذاء وهي سلسلة تحريك السلع من مكانالإنتاج إلى مكان الاستهلاك وتشمل التسويق. كذلك فإن من دعامات الأمن الغذائي، استتباب الأمن العام،وأيضا الأمن لدى المنتج والمستهلك، وكذلك أمن وسائل الإنتاج، كذلك فمن دعامات الأمن الغذائي حركة التجارة العالمية والاتصال بالأسواق العالمية (موسي، 2006). وبصفة عامة هناك محوران أساسيان لمفهوم الأمن الغذائي: المحور الأول- هوكمية ونوع الغذاء المطلوب توفره لتحقيق الأمن الغذائي، والمحور الثاني- هو كيفية الحصول على الغذاءسواءً من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقه من تلك المصادر.

ويعرف الأمن الغذائي علىأنه قدرة الدولة على توفير الغذاء المناسب للمواطنين والمقيمين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا،وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم (سلاطينه واخرون،2009). وبالتالي يتضح من خلال التعريف السابقأن قضية الأمن الغذائي مرتبطة بحصول المستهلك على حاجاته الغذائية الأساسية على الأقل الحد الأدنى من هذه المتطلبات بشكل مستمر ومنتظم، سواء كان مصدرها الإنتاج المحلي أو العالمي، بمعني لا يشمل مفهوم الأمن الغذائي النسبي ضرورة إنتاج السلع الأساسية محليا، بل يفتح الباب لاستيراد تلك الحاجات من دول أخرى وضرورة توفير الحاجات الغذائية الاستهلاكية للمجتمع بشتى الوسائل الممكنة، وأيضا يرتبط المفهوم بتوفير الدخل الحقيقي القادرعلى تلبية الحاجات الأساسية للمستهلك، بالتالي الأمر يقودإلى الاستثمار؛ حيث لا يمكن توفير الدخل الكافي إلا في وجود التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، والتقليل من نسبة البطالة، سواء كانت البطالة بمفهومها العام أو البطالة المقنعة.وبالمحصلة تشمل المحاور الرئيسة للأمن الغذائي (توفير السلع الغذائية سواء بالإنتاج أوالاستيراد،واستقرار التموين الغذائي على مر الزمن، وأيضا القدرة على الحصول على الغذاء، وذلك بتوفير القدرة الشرائية لشراء السلع خصوصا السلع الأساسية أو الاستراتيجية).

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الحكومات بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، ومن تلك الأهداف تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمنالغذائي، وقد مرت السياسات الزراعية الليبية في تطورها بمراحل مختلفة، وحملت بصمات تتعلق بالنظام أو الأنظمة الإيديولوجية المهيمنة في كل فترة. ويمكن التمييزبين السياسات الزراعية التي طبقت في ليبيا في فترة الدراسة؛ حيث كانت السياسات الزراعية في البداية ذات طابع اشتراكي، وأعقبت ذلك سياسات تتصف بوصفها ذات طابع ليبرالي، إذ ركزت السياسات الزراعية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي انفردت بها ليبيا، حيث ركزت تلك السياسات على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الحيازات الكبيرة (النجفي،2013). أما الاتجاه الثاني في هذه السياسات فتبنت اعتماد آليات السوق، وهدفت إلى القضاء على التدخلات من طرف الإدارة واعتبارها ضارة بالقطاع الزراعي، وعملت بالتالي هذه السياسات على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار(لزعر، 2015). وظلت هذه الثنائية المعقدة تحكم السياسات الزراعية الليبية من السبعينات حتى آواخر الثمانينات، حتى مالت السياسات لصالح السياسات الزراعية الليبرالية في منتصف التسعينات، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من وجهت نظرا الباحث في اختيار فترة الدراسة، والتي تمثل حلقة الوصل بين سياسة زراعية اشتراكية تتحكم في السوق الزراعي إلى سياسة زراعية رأسمالية أو ليبرالية تعطي حرية للسوق في التحكم في الإنتاج والطلب والعرض. وبالتالي ونتيجة لضعف أداء السياسات الزراعية والتكلفة الباهظة لتدخل الدولة في القطاع والتحول في نماذج السياسية الزراعية في ليبيا ومن ثم اتباع سياسات موجهة في آخر المطاف نحو السوق والتي سبقها تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة إلى أن شهدت نقلة نوعية في منتصف التسعينات تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في معظم السياسات الزراعية، وعلى الرغم من كل هذه الجهود فإن الدولة الليبية لم تتمكن من تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه ولم تصل إلى الأمن الغذائي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الزراعية الليبية للفترة (1990 – 2015) ومدى قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي على اعتباران وضع سلطات الدولة لأي نوع من السياسات الزراعية يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق سلسلة من الأهداف، ومن ضمنها تحقيق الأمن الغذائي والقدرة على توفير الغذاء لكل المواطنين والمقيمين في كل الأوقات وتحت كل الظروف.وتكمن المشكلة البحثيةللدراسةمن وجهة نظر الباحث في عدم قدرة النشاط الاقتصادي الزراعي على تحقيق القدر الكافي من الإنتاج الزراعي

المحلي وخاصة للسلع الرئيسية،إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية نتيجة سوء إدارة القطاع الزراعي، وعدم كفاءة الاختصاصين، أيضا إلى ندرة الموارد المائية المتجدّدة وفشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى عدم ملاءمة السياسات السعرية المطبقة، وأخيرا فشل مؤسّسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها. وفيما يخص فرضية الدراسة فأنها تفرض وبناء على واقع القطاع الزراعي الليبي عجزوعدم قدرة السياسات الزراعية والذي طبقت أثناء فترة الدراسة (1990 – 2015) عن تحقيق مفهوم الأمن الغذائي(من حيث توفير الغذاء من المصادر الداخلية بمعنى انتاج السلع الزراعية والغذائية داخل الدولة الليبية)، ويتضح ذلك جليا من ضعف المؤشرات التي يعتمد عليها في تحقيق الأمن الغذائي بما فيها انخفاض الإنتاج والرقعة الزراعية المزروعة، وارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية، وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لمجاميع المحاصيل الزراعية الرئيسة، وبالمحصلة انخفاض ملحوظ في كفاءة القطاع بصورة عامة.

المواد وطرائق البحث

لقد تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل تكوين فكرة واضحة المعالم والاستفادة منها واقتراح الحلول المناسبة، حيث فيما يخص الدراسات السابقة الخاصة بليبيا والمتعلقة بموضوع الدراسة يلاحظ وجود عدد قليل من الدراسات،وبالتالي ثم التطرق إلى بعض الدراسات المشابهة لموضوع الدراسة، سواء في ليبيا أوالدول العربية لتشابه الظروف والسياسة الزراعية، فعلى سبيل المثال الدراسة المقدمة من دربال، 2008حيث تناولت الدراسة مسألة أثر الدعم الزراعي على ناتج قطاع الزراعة بهدف التعرف على مدى مساهمة الدعم الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد عموما وقطاع الزراعة تحديدا، وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة مؤكدة بين دعم القطاع الزراعي ومعدل نمو ناتج القطاع،ويعزى ضعف القطاع الزراعي إلى شح المياه وندرة الأرض الصالحة للزراعة وصغر حجم السوق وارتفاع الأجور في القطاعات الأخرى، ومن هذا المنطلق أوصت الدراسة إلى ضرورة تطوير آليات تقديم الدعم للقطاع الزراعي بما يتماشى والمتطلبات العالمية وأيضا تطوير آليات عمل المصرف الزراعي بما يتماشى مع التطورات المصرفية الراهنة. وفي دراسة بوسلوم، 2013 حيث برزت أهمية الدراسة في معرفة مدى مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ودوره في التنمية الاقتصادية،وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من توجيه استثمارات كبيرة لقطاع الزراعة بهدف إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة لهذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا القطاع لم يستجب لهذه التدفقات الاستثمارية،ومن ثم لم يحقق الأهداف المرجوة منه، والتي من أهمها تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية.

وفيما يخص بعض الدراسات العربية فقد تناول الأمين (2004) الأسباب الكامنة وراء عدم نجاعة السياسات الزراعية العربية في تأمين الغذاء، وذلك من خلال تحليل الإصلاحات الزراعية التي قامت بها بعض الدول العربية وتطور تلك الإصلاحات وأسباب إخفاقها، وخلصت الدراسة إلى أن الأسباب الأساسية في فشل الإصلاحات تعود في أساسها إلى سوء الإدارة الذي تعاني منه المزارع التي تشرف عليها الدولة، وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية، بالإضافة إلى مشاكل هيكلية متعلقة بعدم القدرة على استيعاب الأساليب الحديثة نتيجة لقلة المختصين، حيث لم تتمكن الدول العربية من تطوير القطاع الزراعي ولا من زيادة إنتاجيتها. فغالبا ما كانت الإصلاحات غير مدروسة بل كانت في بعض الأحيان ارتجالية. لذا ظل الإنتاج الزراعي رغم كل هذه الإصلاحات يواجه مشاكل ومعوقات كبيرة لم تستطع خطط التنمية حلها، فاستمر اتساع الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وتم تشخيص معوقات الإصلاح الزراعي في مشاكل تتعلق بمصادر المياه والإنتاج والتسويق والبحث والإرشاد الزراعي. أيضا في دراسة الجبوري (2012) تمحورت الدراسة حول تأثير السياسات الزراعية المعتمدة على الأمن الغذائي حيث توصلت الدراسة إلى مساهمة تلك السياسات في حالة انعدام الأمن الغذائي في الفترة التي سبقت الثمانيات من القرن الماضي حيث فشلت الدول ذات التوجه الاشتراكي في تحقيق الأمن الغذائي نتيجة للمشاكل الإدارية التي طبعت سياسات الدول الزراعية والتعاونيات الزراعية وهيمنة الإجراءات البيروقراطية، إضافة إلى سياسات تسعير المحاصيل التي لم تنصف المزارعين من جانبها، أيضا لم تتمكن الدول ذات التوجه الليبرالي من تحقيق الأمن الغذائي بالنظر إلى قصور مبادرات القطاع الخاص في المجال الزراعي وتهميش الزراعة الأسرية، وبعد الثمانيات لم تنجح الدول العربية في تطوير القطاع الزراعي بسبب سوء السياسات الزراعية والإدارة الزراعية، مما أدى إلى تفاقم التبعية للخارج والاعتماد في توفير الغذاء من خلال الاستيراد للسلع الزراعية والغذائية الاستراتيجية مثل القمح والحبوب.

تم تجميع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية لعجز السياسات الزراعية عن تحقيق الأمن الغذائي، كما هو موضح في الملحقين (1)و (2)، ولقد تناولت هذه الدراسةمجموعة من المؤشرات وهي: مؤشرات قدرة السياسات الزراعية في رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي،وأيضا مؤشر قدرة السياسات في زيادة أعداد العمالة الزراعية مقارنة بالعمالة الكلية، بالإضافة إلى مؤشر قدرة تلك السياسات على التحكم في الأسعار للسلع الزراعية الرئيسة، وأخيرا مؤشر قدرة السياسة الزراعية على رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الرئيسة ورفع كفاءة القطاع الزراعي، حيث بنيت الدراسة على تجميع القدر الأكبر من الإحصاءات الزراعية من المصادر الثانوية، ومن ثم تحليلها بالطرق الاقتصاديةللتحليل الرياضي والتحليل القياسي لتوضيح أوجه القصور في السياسات الزراعية الداعمة للأمن الغذائي.وبصورة عامة اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي لتوصيف وشرح النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل الرياضي لإحصاءات وبيانات الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على الأسلوب الاحصائي للمقارنة بين النتائج للمؤشرات المختلفة باستخدام البرامج الإحصائية المختلفةمنها (EViews10) و (SPSS 20) والأسلوب الرياضي حيث اعتمدت بالدرجة الأولى على النماذج الرياضية وبالأخص على صيغة معادلة النمو والتي تأخذ الصيغة التالية:

$$Y = e^{a+bt} \qquad 1$$

وذلك من أجل الحصول على نتائج معدلات النمو لمؤشرات الأمن الغذائي الداخلة في الدراسة ،وأيضا صيغة معادلة الاتجاه العام الخطية التي تأخذ الصيغة التالية :

$$Y = a + b\,ti \qquad 2$$

والتي تعتبر من المعادلات غير السببية وباستخدام المعادلات الفردية لتقدير الاتجاه العام للمعادلة الخطية تصاعديا أو تنازليا للمؤشرات الأساسية المؤثر على الأمن الغذائي.

تشير الرموز في المعادلات السابقة إلى

- Y: المتغير التابع.
- a: ميل المعادلة.
- t_i: متغير الزمن، الذي أدخل بترتيب تصاعديا من 1 إلى 26.
- b: ثابت الإنحدار.

النتائج والمناقشة

الوضع الحالي للأمن الغذائي الليبي.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ويُعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعديد من الدول، فالزراعة تشكل مصدراً رئيسا للغذاء، وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة.كما أنها تسهم في توفير المواد الأولية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات وتوفير موارد مالية (محمد، 2006). تواجه دول العالم بما فيها ليبيا تحديات هائلة فيما يبذل فيها من جهود للحد من الجوع وسوء التغذية،وللمحافظة على إدارة الموارد بطرق مستدامة. فبالإضافة إلى ندرة المياه في ليبيا وحالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة، هناك تحديات هيكلية تتعلق بارتفاع النمو السكاني،ومحدودية الموارد الطبيعية،والتغير المناخي، وانخفاض الإنتاجية الزراعية بصورةعامة، ناهيك عن الانكشاف الشديد لارتفاع الأسعار العالمية للأغذية وتقلبها، نظراً لأن ليبيا تعتبر دولةمستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها.فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يقدر بحوالي 2.28% سنويا، وزيادة التوسع العمراني والنمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك للسلع الزراعية، ويرجح أن تستمر في الاتساع، فيما يتزايدالاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، مما يجعل الدولة الليبية عرضة للارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء، أسوة بالدول العربية.وتشكل القيمة المضافة للقطاع الزراعي في ليبيا للناتج المحلي الزراعي نسبة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى المكونة للنشاط الاقتصادي بناء على قاعدة بيانيات مجاميع الحسابات القومية الرئيسة للأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال كانت القيمة المضافة للقطاع الزراعي في سنوات 2000 ، 2005 ، 2010 ، 2015 في حدود(2.2، 2.5 ، 2.3 ، 2)على التوالي، وهي تعتبرنسب بسيطة إذا ما قورنت بالقيمة المضافة لقطاع الصناعة غير التحويلية لنفس السنوات، والتي كانت(71، 48.4، 52.2، 56) على

التوالي، أيضا إذا ما قورنت بقطاع الخدمات، والذي كانت لنفس السنوات، (22.2 ، 23.5 ، 30.9 ، 38.4) على التوالي.

ولقد ارتفعت نسبة نقص التغذية في ليبيا بناء على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والإحصاءات الزراعية الليبيةمن 0.9% في متوسط الفترة (1990 – 1992) إلى ما يفوق 5% في متوسط الفترة (2003 – 2005) ويصل في الوقت الحالي في حدود 8% وهو مؤشر خطير خصوصا كون ليبيا تصنف من ضمن الدول النامية الغنية إلى حد ما، ويمكن أن ترجع أسباب ارتفاع مؤشر نقص الغذاء وانعدام الأمن الغذائي في ليبيا إلى محدودية أو ندرة الموارد الطبيعية والمائية وانخفاض الرقعة الزراعية الخصبة، وعدم نجاعة الهياكل الإدارية والتنظيمية بالدولة، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية وعجز السياسات الزراعية الليبية في حقبة التسعينات عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وانخفاض مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي، وهي عوامل لها تأثير مباشر وغير مباشر على الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات المتاحة.

وفيما يتعلق بالأرقام القياسية لأسعار الغذاء فقد ارتفعت بنسبة 209.21 في سنة 2015 مقارنة بسنة الأساس 2000 وبمعدل ارتفاع متوسط مقداره 243.9 بين سنوات 2000 و2015 (حسبت من قبل الباحث بناء على إحصاءات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية)، وكانت الأرقام القياسية لقيمة وحدة الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية قد ارتفعت خلال فترة الدراسة بداية من سنة 2006 حيث كانت في حدود 87.8 ومن ثم(12.5، 109.6،138.5، 125.7) للسنوات المتعاقبة ما بين (2007 – 2010) واستمرت الأرقام القياسية في الارتفاع في السنوات التالية ما بين (2011 – 2015) وكانت النسب (.1336، 132.73،129.10، 126.67، 122.48) على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2000، ومن خلال هذه المؤشرات يمكن التطرق لحجم المشكلة في تأمين الغذاء في ليبيا وخصوصا في السنوات الأخيرة، حيث انعدمت قدرة المواطن للحصول على الغذاء نتيجة ارتفاع الأسعار للسلع الزراعية نتيجة ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية. وفيما يخص مؤشرات الأرقام القياسية لنسبة الفجوة الغذائية كانت على سبيل المثال في سنوات 2002، 2003، 2004 مقارنة بسنة الأساس 1999 في حدود (93 ، 93 ، 97) حيث انخفض الرقم القياسي لنسبة فجوة العجز الغذائي الكلي بالمقارنة مع سنة الأساس (1999) لعامي 2002،2003 ثم عاود ارتفاعه في سنة 2004، وهذا المؤشر يدل على تمكن السلطات الليبية لتحقيق خفض في العجز الغذائي إلا أنها كانت من المصادر الخارجية لتوفير الغذاء، ولم تقم برفع حجم الإنتاج الزراعي لتحقيق تلك القدرة من الأمن الغذائي وهو موضوع هذه الدراسة(حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد متفرقة).

تحليل أهم مؤشرات عجز السياسات الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي

يعتمد تحليل عجز السياسة الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي في ليبيا للفترة (1990 – 2015)على تفسير وتحليل بعض المؤشرات المهمة المتعلقة بالأمن الغذائي والذي تعمل على توضيح أوجه القصور والعجز، حيث إذا كانت تلك المؤشرات ذات كفاءة عالية سوف تؤدي في المحصلةإلى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي للوصول إلى الأمن الغذائي، ويعتمد أسلوب الباحث للوصول إلى تحليل سليم لهذه المؤشرات في جمع أكبر قدر ممكن من البيانيات والإحصائيات من المصادر الأولية وتحليل تلك البيانيات وتفسيرها اقتصاديا، بالإضافة إلى بناء النماذج الرياضية والقياسية للوصول إلى نتيجة بشأن فرضية هذه الدراسة والتي تتمثل في عجز تلك السياسات عن تحقيق الأمن الغذائي وتحليل أسباب عجز تلك السياسة كلما كان ذلك ممكن عن تحقيق أهدافها والتي من ضمنها الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

مؤشر قدرة السياسات الزراعية الليبية في رفع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي, فيما يخص هذا المؤشر فيمكن ملاحظة ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي غير النفطي من حوالي 9.7 % أي: بحوالي 296.8 مليون دينار من 3075 مليون دينار وهو إجمالي الناتج الإجمالي غير النفطي في سنة 1990 إلى حوالي 1274 مليون دينار أي: بما مقداره 13.6% من إجمالي الناتج الإجمالي غير النفطي في سنة 1998 والذي يقدر بحوالي 9347.9 مليون دينار،ومن ثم انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى حوالي 8% في سنة 2005 بمقدار يقارب 1.1502 مليون دينار من حوالي 18590.5 مليون دينار، واستمرت في الانخفاض إلى 7.6 % بحوالي 1934 مليون دينار من حوالي 25424.8 مليون دينار وهو،إجمالي الناتج المحلي غيرالنفطي في سنة 2010، واستمر الناتج الزراعي في الانخفاض إلى ما دون 6.4 % من، إجمالي الناتج الإجمالي غير النفطي في نهاية فترة الدراسة.

وفيما يخص نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت 5.8% أي: بمقدار حوالي 482.9 مليون دينار من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي بلغ في سنة 1990 حوالي 8246 مليون، ويقدر بالأسعار الجارية بحوالي 9284.5 مليون دينار، وارتفعت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، واستمرت في الارتفاع إلى أن بلغت اقصاها في سنة 1998 بحوالي 10.6% والذي تمثل بحوالي 1349.3 مليون دينار من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والذي يقدر بـ 12620.2 مليون دينار، ويمثل بالأسعار الجارية حوالي 12741 مليون دينار، ومن ثم انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل نسبة في فترة الدراسة والذي قدر بحوالي 822.24 مليون دينار من، إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بنحو 87375 مليون دينار، وهي لا تتعد حوالي 0.94% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي، ومن ثم بدأت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي في الزيادة ولكن بصورة ضئيلة لم تتعد 3.01% ويمكن أن يرجع هذا الإرتفاع إلى انخفاض الموارد النفطية خلال الفترة (2014 – 2015) للأوضاع الأمنية والسياسة التي تمر بها الدولة الليبية.

ويلاحظ بالتالي الضعف الشديد في قدرة القطاع الزراعي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع الناتج الإجمالي بالمجمل أثناء فترة الدراسة من 8246 مليون دينار بسنة 1990 إلى105537.3 مليون دينار سنة 2008 بمعدل ارتفاع 1725.6% ومن ثم انخفض إلى 28555 مليون دينار بانخفاض يقدر72.94% في سنة 2015 أيضا ارتفع الناتج الزراعي من 482.9 مليون دينار في سنة 1990 إلى ما يقدر بحوالي 2325.5 مليون دينار سنة 2009 بمعدل ارتفاع 381.6%ومن ثم انخفض الناتج المحلي الزراعي بمقدار 63.03% ما بين (2009 – 2015)حيث انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.79 % بين عامي (1990 – 2015) وكانت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج القومي بنسب ضئيلة جدا مقارنة بحجم الانفاق على الزراعة حيث على سبيل المثال كان مقدار الاستثمار في القطاع الزراعي في سنة 2002 حوالي 183.70 مليون دولار، من إجمالي الاستثمار والذي قدر بحوالي 3700.20 مليون دولار، أي: بنسبة تقدر 4.96% (حسب بيانات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق) ومع ذلك كانت مساهمة القطاع في نفس السنة لاتتجاوز 4.5% واذا ما قيل بأن ليبيا دولة نفطية وتعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية فيمكن النظر إلى مؤشر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية، وهو أيضا يعتبر ضعيف جداً حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي غير النفطي بمعدل 3.3% بين عامي 1990 و2015،ولم تزيد على كل الأحوال مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عن 13.6% في عامي 1997 و1998.

ومن أجل زيادة في التحليل لأثر السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي فيما يخص مؤشر قدرة السياسات الزراعية الليبية في رفع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ثم بناء نماذج رياضية لمعادلات اتجاه عام ومعادلات نمو للناتج الزراعي وما مدي قدرة ذلك الناتج في النمو مقارنة بالناتج الإجمالي المحلي، وبناء على النتائج المتحصل عليه اتخذ الناتج المحلي الإجمالي النتائج التالية:حيث اتخذت معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي الكلي للفترة (1990 – 2015) المعادلة رقم (3) حيث يرمز y للناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار خلال السنة t

$$y = - 1916.365+2978.410t \qquad 3$$

واتخذ الناتج المحلي الإجمالي اتجاها تصاعديا مقداره 2978.410 مليون دينار، وبمتوسط حسابي مقداره 38292.17 وبانحراف معياري يساوي 31484.89 وكان معامل التحديد في حدود 0.5235 وكانت المعادلة فيما يخص اختبار(T. Statistic) لعامل الزمن معنوي في حدود (5.135) وغير معنوي فيما يخص الحد الثابت بمقدار (-0.214) وبالمجمل كان النموذج معنوي في اختبار (F. Statistic) في حدود (26.368) عند مستوى معنوية (α= 0.05) وكانت معادلة النمو للناتج المحلي الاجمالي على النحو التالي المبين في المعادلة (4) حيث يرمز Lny للنمو في الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار خلال السنة t

$$(Lny= 8.89+0.097t4 \qquad 4$$

حيث نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي كان 9.7% وبمتوسط متغير مقداره 8.89 مليون دينار، وكان العامل الثابت وعامل الزمن بالنسبة لاختبار (T. Statistic) معنويين في حدود 46.47 و7.86على التوالي ومعادلة النمو كانت معنوية بمقدار 61.72 لاختبار(F. Statistic)عند مستو بمعنوية (α =0.05) و بانحراف معياري 0.877 ومتوسط 10.2.

وفيما يخص الناتج المحلي الزراعي يمكن استنباط معادلة الاتجاه العام للفترة (1990 – 2015) على النحو التالي المبين في المعادلة (5) حيث يرمز y للناتج المحلي الزراعي بالمليون دينار خلال السنة t

$$y = 910.981 + 18.89 \quad 5$$

حيث اتخذ الناتج المحلي الزراعي اتجاها تصاعديا مقداره 18.89 مليون دينار وبمتوسط متغير لقيمة الإنتاج الزراعي البالغ مقداره 910.981 مليون دينار خلال فترة الدراسة وبمتوسط حسابي مقداره 1165.995 وبانحراف معياري يساوي 471.72وكان اختبار (T. Statistic) للحد الثابت معنوي بمقدار (4.922) ولعامل الزمن غير معنوي بمقدار (1.576) وكانت المعادلة غير معنوية في اختبار (F. Statistic) بمقدار (2.484) عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$).وكانت معادلة النمو على النحو المبين في المعادلة (6) حيث Lnyيرمز للنمو في الناتج المحلي الزراعي بالمليون دينار خلال السنةt

$$Lny = 6.739 + 0.0181t \quad 6$$

حيث نسبة النمو للناتج المحلي الزراعي كان 1.81% وبمتوسط متغير مقداره 6.7 مليون دينار،وكان العامل الثابت معنوي بمقدار 43.255 وعامل الزمن غير معنوي بـ 1.798 بالنسبة لاختبار (T. Statistic)ومعادلة النمو كانت غير معنوية بمقدار 3.233لاختبار (F. Statistic) عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وبانحراف معياري 4027.0 ومتوسط يقدر بـ 6.984.

ومما سبق يتضح العجز الواضح للقطاع الزراعي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي في السنوات التي توجهت فيها الدولة لنهج سياسة تحررية رأسمالية تعتمد على قوى العرض والطلب وتقليل التحكم والتدخل في الاقتصاد عموما والقطاع الزراعي بصورة خاصة، وتدل هذه النتائج على أن الفترة التي سبقت منتصف التسعينات الذي كانت تنتهجها الدولة لصالح النظام الاشتراكي ودعم القطاع الزراعي كانت أحسن من فترة انتهاج الفكر الرأسمالي على الرغم من أن تدخل الدولة في الإقتصاد ودعمه يعتبر تشويه في القطاع ويمكن ترجيح أسباب تدني مساهمة القطاع الزراعي وانخفاض نصيب الفرد من القطاع الزراعي إلى أسباب الفساد الإداري وقلة الإنفاق والتحول من النظام الإشتراكي إلى الرأسمالي دون اتخاد الإجراءات الضرورية لضمان نجاح التحول ورفع كفاءة القطاع.

2 - مؤشر قدرة السياسات الزراعية الليبية في زيادة أعداد العمالة الزراعية مقارنة بالعمالة الكلية: حيث يتضح من البيانات انخفاض العمالة الزراعية من حوالي 188 ألف عامل سنة 1990 إلى 54 ألف عامل سنة 2015 بانخفاض مقداره 248.15% بين عامي 1990 و 2015 وبالتالي انخفضت نسبة العمالة الزراعية للعمالة الكلية من 22.6% سنة 1990 إلى 2.30% سنة 2015 حيث انخفضت مساهمة العمالة الزراعية في العمالة الكلية بمعدل حوالي 20.3 % وكانت معادلة الاتجاه العام للعمالة الزراعية تأخذ الصيغة التاليةالمبينة في المعادلة (7) حيث يرمز لـy أعداد العمالة الزراعية بألف عامل خلال سنة .

$$y = 129.474 - 2.452t \quad 7$$

حيث اتخذت العمالة الزراعية اتجاها عاماً متناقصاً بمقدار حوالي 2.45ألف عامل سنويا وبمتوسط متغير مقداره 129.474ألف عامل، وكان العاملان معنويين للحد الثابت وعامل الزمن بمقدار (70.13) و (-20.51) على التوالي فيما يخص (T. Statistic) أما بالنسبة لاختبار (F. Statistic) كان النموذج معنوي في حدود 420.58 عند مستوى معنوي ($\alpha = 0.05$) وبانحراف معياري مقداره 19.278 ومتوسط 96.38 ومعامل التحديد مقداره 0.946.

وكانت معادلة النمو للعمالة الزراعية على النحو التالي المبين في المعادلة رقم (8) حيث يرمز للرمز Lny للنمو في العمالة الزراعية بألف عامل خلال السنة t

$$Lny = 4.91 - 0.027t \quad 8$$

حيث نسبة الانخفاض في النمو للعمالة الزراعية كانت2.7% وبمتوسط متغير مقداره 4.91 ألف عامل وكان العامل الثابت وعامل الزمن بالنسبة لاختبار (T. Statistic) معنويين في حدود 12.88 – و150.68 على التوالي ومعادلة النمو كانت معنوية بمقدار 91.165 لاختبار (F. Statistic) عند مستوي معنوية ($\alpha = 0.05$) وبانحراف معياري 222.0 ومعامل التحديد في حدود 0.8736. ويرجع انخفاض أعداد العمالة الزراعية بالنسبة للعمالة الكلية إلى انخفاض دخل العامل الزراعي مقارنة بالعمالة الأخرى وخاصة في قطاع النفط والصناعات الأخرى حيث خلال فترة الدراسة ارتفع الأجور الزراعية بمقدار24.85 % في حين ارتفع أجور العمالة الاخرى غير النفطية خلال نفس الفترة في حدود 56.91% الأمر الذي يدفع قطاع كبير من المزارعين والعمالة الزراعية للبحث على فرص عمل أخرى تحقق لهم عوائد مالية أكثر، وقد تكون أقل صعوبة من ناحية الجهد المبذول في القطاع الزراعي.

3 - مؤشر قدرة السياسات الزراعية الليبية في زيادة الرقعة الزراعية المزروعة: حيث خلال فترة الدراسة انخفضت الرقعة الزراعية المزروعة من حوالي 1629 ألف هكتار سنة 1990 إلى حوالي 1394.1 ألف هكتار بانخفاض مقداره حوالي 14.42% وكانت معادلة الاتجاه العام للرقعة المزروعة خلال فترة الدراسةحسب المعادلة (9) حيث يرمز للرقعة الزراعية المزروعة ألف هكتار خلال السنة t بـ y

$$y = 1844.826 - 16.358t \qquad 9$$

باتجاه عام متناقص بمقدار 16.358 ألف هكتار سنويا بمتوسط متغير مقداره 1844.826 ألف هكتار وكان العاملانبالنسبة للحد الثابت ولعامل الزمن معنويين بمقدار 19.36 و-65.2 على التوالي في اختبار (T. Statistic) أما بالنسبة لاختبار (F. Statistic) فكان النموذج معنوي في حدود 7.027 عند مستوى معنوية (α= 0.05)) وبانحراف معياري مقداره 262.89 وبمتوسط 1623.992 وكانت معادلة النمو للرقعة الزراعية المزروعة المبينة في المعادلة (10) حيث يرمز للنمو للرقعة الزراعية المزروعة بألف هكتار خلال السنة t

$$Lny = 7.504 - 0.009t \qquad 10$$

حيث كانت نسبة الانخفاض في نمو الرقعة المزروعة حوالي 0.9 % وعلى الرغم أنها قليلة إلا أنها تعتبر مؤثر في المدى الطويل وكان الحد الثابت وعامل الزمن معنويين في حدود 133.74 و- 2.506 على التوالي فيما يخص اختبار (T. Statistic) أما بالنسبة لاختبار (F. Statistic) فكان النموذج معنوي بمقدار 6.279 عند مستوي معنوية (α=0.05) وبانحراف معياري مقداره 0.1529.ويمكن الربط بين انخفاض الرقعة المزروعة من الأراضي بالمؤشر السابق حيث انخفاض العمالة الزراعية بالنسبة للكلية بسبب قلة الأجور الزراعية مقارنة بأجور العمالة الأخرىيدفع المزارعين إلى ترك أعمالهم والتوجه لأعمال أخرى الأمر الذي في المحصلة يؤدي إلى الإبقاء على أراضي زراعية خصبة بدون زراعة،مما أدى إلى انخفاض الرقعة المزروعة بين عامي (1990 – 2015). وأيضا يرجع انخفاض الرقعة الزراعية في ليبيا في السنوات الأخيرة إلى الزحف العمراني والتطور الحضري حيث من الملاحظ انتشار ظاهرة البناء في الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والغابات حيث يعتبر بيع الأراضي من أجل البناء لأصحاب المزارع أكثر نفعا من زراعتها أيضا يمكن إرجاع السبب إلى انخفاض الحيازات الزراعية.

مؤشر قدرة السياسات الزراعية على التحكم في أسعار السلع الرئيسة

حيث من خلال البيانات التي جمعت من قبل الباحث يمكن ملاحظة ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية كالقمح والشعير خلال فترة الدراسة بالمجمل من 222 و160 ديناراًللطن من القمح والشعيرعلى التوالي سنة 1990 إلى حوالي 321.8 و340.15 ديناراً للطن على التوالي في سنة 2015 بارتفاع حوالي 44.95% 112.5% للقمح والشعير، ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى قسمين: الفترة الأولى بين عامي (1990 – 2008) حيث ارتفع سعر القمح من 222 إلى 948.75 ديناراً للطن بمعدل ارتفاع 327.36% وارتفع سعر الشعير من 160 إلى 540 ديناراً للطن بمعدل ارتفاع بمقدار 181.25% هي نفس الفترة التي شهدت انتقال السياسات الزراعية من سياسات تدعم القطاع الزراعي من خلال دعم الأسعار الزراعية ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي إلى رفع الدعم للمزارعين وترك الأسعار الزراعية لقوى الطلب والعرض والسوق الحر وما رافق ذلك من تخبط وعدم وضوح السياسات المطبقة، والفترة الثانية وهي بين عامي (2008 – 2015) حيث انخفضت الأسعار لسلعتي القمح والشعير بمعدل 163.75% و 124.86% حيث خلال هذه الفترة اتضحت السياسات الزراعية وثم تبني سياسات السوق الحر الذي دفع بالأسعار إلى الانخفاض والاقتراب من السعر التوازني بدون تدخل الدولة في تسعير السلع الزراعية الرئيسة.

وكانت معادلة الاتجاه العام لأسعار سلعة القمح كما هو موضوح بالمعادلة (11) حيث يرمز لأسعار القمح بالدينار للطن خلال السنة t بالرمز y

$$y = 247.73 + 11.324t \qquad 11$$

حيث اتخذت اتجاه عاماً متصاعداً بحوالي 11.324 ديناراً للطن سنويا، وبمتوسط متغير مقداره 247.73 دينار للطن وكان المتغير الثابت معنوي بـ 2.784 والزمن غير معنوي بـ 1.965 عند اختبار (T. Statistic) أما بالنسبة لاختبار (F. Statistic) فكان النموذج غير معنوي في حدود 3.862 عند مستوى معنوية (α= 0.05)وكان متوسط سعر القمح في حدود 400.62 ديناراً للطن

بانحراف معياري 232.64 وكانت معادلة النمو لسعر القمح المبينة بالمعادلة (12) حيث يأخذ الرمز Lny النمو في سعر القمح بالدينار للطن خلال السنة t

$$Lny = 5.516 + 0.027t \qquad 12$$

حيث نسبة النمو في أسعار القمح كانت 2.7% وكان النموذج لمتغيري الزمن والعامل الثابت معنويين بـ 2.620 و34.642 على التوالي بالنسبة لاختبار (T. Statistic) وفيما يخص اختبار (F. Statistic) كان النموذج معنوي بمقدار 6.866 عند مستوى معنوية=α (0.05) وبانحراف معياري 0.438 ومتوسط 5.8810.

وكانت معادلة الاتجاه العام لسعر الشعير كما موضح في المعادلة (13) حيث y ترمز لسعر الشعير بالدينار للطن خلال السنة t

$$y = 185.54 + 9.012t \qquad 13$$

واتخذت المعادلة اتجاهاً عاماً متصاعداً في حدود 9.012 دينار للطن، وبمتوسط متغير مقداره 185.54 دينار للطن،وكان العاملان معنويين للعامل الثابت والزمن بحدود 5.038 و3.779 بالنسبة لاختبار (T. Statistic) والنموذج كان أيضا معنوي بـ 14.28 بالنسبة لاختبار (F. Statistic) عند مستوى معنوية (α= 0.05) وكان متوسط سعر الشعير حوالي 307.20 بانحراف معياري 112.85 وفيما يخص معادلة النمو لسعر الشعير كانت حسب المعادلة (14) حيث يرمز لLny بالنمو لسعر الشعير بالدينار للطن خلال السنة

$$Lny = 5.239 + 0.0316t \qquad 14$$

واتخذت المعادلة نمو مقداره 3.16 % وكان النموذج للعاملين معنوي بـ 4.57 و48.98 لعامل الزمن والعامل الثابت على التوالي بالنسبة لاختبار (T. Statistic) وفيما يخص اختبار (F. Statistic) كان النموذج معنوي بمقدار 20.92 عند مستوي معنوية = α (0.05)وبانحراف معياري 0.355 ومتوسط 5.66.

مؤشر قدرة السياسة الزراعية في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الرئيسة ورفع كفاءة القطاع الزراعي:

يتضح من خلال البيانات المتاحة للباحث ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب 17.9% في سنة 1990 الى حوالي 55.8% سنة 1999 ومن ثم حدث ارتفاع وانخفاض إلى أن استقرت النسبة في حدود 9.33% بمعدل انخفاض في المجمل يقدر بنحو 8.57% بين عامي (1990 – 2015) في حين نسبة الاكتفاء الذاتي لمحاصيل البقوليات ارتفعت من حوالي 65% إلى 88.8% بين عامي (1990 – 2015) بمعدل ارتفاع 23.8%، بينما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر من 99 % إلى حوالي 99.41% بمعدل ارتفاع يقدر بحوالي 0.41%، ولقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الفواكه من 98% في عام 1990 إلى حدود 87.4% في سنة 2015 بمعدل انخفاض يقدر بحوالي 10.6%.

وتشير الإحصاءات الذي جمعت من قبل الباحث فيما يخص كفاءة القطاع الزراعي إلىأن القطاع الزراعي بين عامي (1990 – 2015) لم تتجاوز كفاءة القطاع الزراعي عن 2.00 سنة 2004 وهو يعتبر مؤشر على عدم تمكن القطاع الزراعي بسياساته الزراعية من رفع معدلات كفاءة القطاع الزراعي؛إلى معدلات مرضية مقارنة بحجم الموارد المالية المنفقة على القطاع الزراعي حيث انفق على القطاع الزراعي بناء على إحصاءات أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا) في تقريرها على الحسابات القومية لسنة 2007 ان ما ثم صرفه على القطاع الزراعي والثروة البحرية للفترة (1990 – 2007) 2502 مليون دينار، بمتوسط 156.4 مليون دينار، ومع هذا لم تتجاوز كفاءة القطاع الزراعي في تلك الفترة 2.00 في سنة 2004.

ويمكن الاستنباط من الإحصاءات التي جمعها الباحث بعض المؤشرات الأخرى منها على سبيل المثال انخفاض الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الغذاء في ليبيا إلى حوالي 92.6 في سنة 2005 مقارنة بسنة الأساس 1999 وهو ما يقل عن المتوسط العربي بمقدار 7 وعن المتوسط العالمي بمقدار 11.9 كما هو وارد في إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في سنة 2006 وتشير الإحصاءات ايضا إلى تزايد نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 152.6 دولار إلى 160.2 دولار بين عامي (1990 – 1995) واستمر في الارتفاع إلى 227.1 في عام 2000 ومن ثم بداء في الانخفاض إلى 167 و73 و63 دولار للسنوات 2005، 2010 و 2015 على التوالي

بمعدل انخفاض يصل إلى 72.25% وهو مؤشر خطير لضعف القطاع في المساهمة في نصيب الفرد، حيث يدل علىأن زيادة نسبة السكان كانت أكثرمن الزيادة في الناتج المحلي الزراعي كما هوواضح في إحصاءات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق لسنة 2012 والمنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2015،وأيضا يمكن الاستدلال أن اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع في السنوات الأولى من الألفية الثانية بمقدارمتزايد بـ 3530 ،4291.9 ،4701.1، 5345.4 دولارللفرد وبمعدل ارتفاع يصل إلى 33.9% بين عامي 2002 و2005 وبمعدل تغير 13.7 % وهو يفوق المتوسط العربي بـ 42.4%، الا ان اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي والذي يوضح مدي كفاءة هذا القطاع لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان ارتفع من 193.6 إلى 202.3 دولارللفرد لنفس الفترة بمعدل تغير 0.4% وبمعدل ارتفاع 4.3% وهو أقل من المتوسط العام للدول العربية بمقدار 12.8% كما هو وارد في تقريرأوضاع الأمن الغذائي العربي 2005 الصادرعن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الاستنتاج

من خلال الدراسة يمكن ملاحظة أن معدل النمو في الناتج المحلي الزراعي كان في حدود 1.81% وكان الاتجاه العام للزيادة في الناتج حوالي 18.89 مليون دينارسنويا، وهو حجم ضئيل إذا ما قورنت بحجم الإنفاق الاستثماري على القطاع الزراعي، والذي يقدربحوالي 156.4 مليون ديناركمتوسط سنوي أثناء فترة الدراسة ايضا انخفاض العمالة الزراعية بمعدل 2.7% سنويا، وهو مؤشرلعدم قدرة السياسات الزراعية عن تطويرالقطاع الزراعي ورفع الأجور الزراعية مقارنة بالأجور في القطاعات الأخرى الأمر الذي يدفع المزارعين والعمال الزراعيين إلى تفضيل الأعمال الأخرى الأقل مجهود والأكثرربحية ودخل.بالإضافةإلى ذلك انخفاض الرقعة الزراعية المزروعة بمعدل 0.9% سنويا، وذلك لعجز واضح للقطاع الزراعي والسياسات الزراعية عن زيادة الإنتاج والمساحات المزروعة بسبب قلة العمالة وزحف التطور العمراني على الأراضي الزراعية، وأصبح الاستثمارفي العقارات وبيع الأراضي يكسب أرباحاً أكثر مقارنة بالنشاط الزراعي كما يمكن ملاحظة أن خلال فترة الدراسة ارتفاع الأسعاربالنسبة لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية، فقد وصل معدل الزيادة في الأسعاربالنسبة للقمح على سبيل المثال 44.95% بمعدل نمو 2.7% أما الشعيرفقد وصل إلى 112.5% بمعدل نمو 3.16% وذلك نتيجة تحكم المزارع وقوى الطلب والعرض في السوق. ايضا من الملاحظ انخفاض الاكتفاء الذاتي من الحبوب بمقدار 8.57% وللفواكه بمقدار 10.6% خلال فترة الدراسة وأيضا انخفاض كفاءة القطاع الزراعي والتي لم تتجاوز 2 خلال الفترة (1990 – 2015)، كما ارتفعت نسبة نقص التغذية في المجتمع الليبي إلى حوالي 8% في 2015. وانخفاض القيمة المضافة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث القيمة المضافة لم تتجاوز 2.5 أثناء فترة الدراسة.

ومن خلال التحليل السابق لبعض مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي يمكن التوصية بالعمل على تحفيزالعمالة للعمل في القطاع الزراعي، وذلك من خلال رفع أجور العمالة الزراعة وتسويتها بالعاملين بالقطاعات الأخرى وذلك من خلال تطبيق سياسات دعم القطاع الزراعي المدروسة بما يتماشى مع الواقع الليبي على أن تقتصرعلى دعم المزارعين بسياسات سعرية لتحفيزالإنتاج الزراعي ورفع أجور العمالة الزراعية وأرباح المزارعين لدفعهم للاستمرار في القطاع الزراعي أيضا تحفيز رجال الاعمال والقطاع الخاص للاستثمارفي القطاع الزراعي وقطاع الأغذية، وذلك بدعم الاستثمار وتقديم القروض والتسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية لفترات محددة. وتقليل دور الدولة في هذا المجال بالإضافة إلى تبني سياسات زراعية داعمة للقطاع الزراعي بما فيها سياسات زيادة الإنتاج والانتاجية،وسياسة المحافظة على البيئة ومقاومة التصحر،وسياسات تشجيع الاستثمار الزراعي،وسياسات الإقراض. كما يجب التركيزعلى دعم التوسع الرأسي وزيادة الإنتاجية الهكتارية للأراضي الزراعية تحت الزراعة المروية وخاصة بأن ليبيا تعاني من نقص في الموارد المائية والأراضي الزراعية وذلك عن طريق تطويرالأساليب الزراعية الذي تضمن رفع الإنتاجية والحصول على محاصيل عضوية غير مضرة للإنسان. كما نوصي بالعمل على دعم تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية وغيرها والمتعلقة بحماية الغطاء النباتي وأراضي الغابات والمراعي وإصدار القوانين الرادعة لمنع التعدي على تلك الأراضي ووقف زحف التطور العمراني عليها من أجل زيادة الرقعة الزراعية. وأخيرا الاهتمام بالسياسات الزراعية والحرص على متابعة تنفيذها وتقييمها الدوري مثل سياسة الإقراض الزراعي حيث يحتاج المزارعين إلى موارد مالية لسد النفقات المتزايدة للإنتاج الزراعي خصوصاً في التكاليف الثابتة، وأيضا سياسة المحافظة على الموارد المائية النادرة وسن القوانين الرادعة لمنع هدرتلك الموارد وتفعيل القوانين الموجودة وتطويرها بما يتناسب مع التطورات الجارية والعمل على تحقيق أقصى قدرمن إمكانيات الزراعة البعلية.

المراجع

1. الجبوري، ر.2012. السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت – لبنان.
2. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. أعداد متفرقة. الكتاب الإحصائي. طرابلس – ليبيا.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.(1990 إلى 2015).الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. الخرطوم -السودان.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.(1990 -2015). تقارير أوضاع الأمن الغذائي. الخرطوم -السودان.
5. النجفي، س. 2013. سياسات الأمن الغذائي العربي- الركود في اقتصاد عالمي متغير. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت - لبنان.
6. أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخيط .2007. التقرير الختامي للحسابات القومية. طرابلس - ليبيا.
7. بوسلوم، ع.2013. دراسة اقتصادية عن دور القطاع الزراعي الليبي في التنمية الاقتصادية.رسالة دكتوراه غير منشورة.كلية الزراعة بقسم الاقتصاد الزراعي - جامعة الإسكندرية. الإسكندرية – مصر.
8. دربال، س. 2008. أسباب عدم فاعلية سياسة دعم الإنتاج في الدول النامية -تحليل لتجربة دعم الإنتاج الزراعي في ليبيا. رسالةماجستيرغير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسة بقسم التخطيط المالي -جامعة طرابلس. طرابلس – ليبيا.
9. وزارة التخطيط. اعداد متفرقة. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. طرابلس - ليبيا.
10. لزعر، ت وأمين،م. 2015. التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي. مجلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. الكويت العدد 121.
11. موسى، ع.2006. التعاون الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي. ملتقى الجامعات الافريقية -التعاون والتداخل. الندوة العلمية، القاهرة - مصر.
12. محمد، أ.2004.أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي. منشورات موقع الجزيرة الالكتروني. الدوحة – قطر.
13. محمد، م. 2006. لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي. المركز الوطني للسياسات الزراعية بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.القاهرة - مصر.
14. مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط. اعداد متفرقة إحصاءات الواردات الزراعية. طرابلس – ليبيا.
15. سلاطينه، أ،بلقاسم، ك. 2009، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وابعاده. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر. بسكرة - الجزائر، ص 22 – 39.
16. صيام،ج وجمال، م .2009. الدراسة القومية الشاملة حول توثيق السياسات الزراعية العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الخرطوم - السودان.
17. قاعدة بيانات مجاميع الحسابات القومية الرئيسة للأمم المتحدة.
18. قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

ملحق 1. جدول يبين الناتج المحلي الإجمالي والزراعي والعمالة الكلية والزراعية ومساهمة الناتج الزراعي في الناتج الكلي والعمالة الزراعية في العمالة الكليةللفترة (1990 – 2015)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالمليون دينار	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي %	السكان بالألف نسمة	العمالة الزراعية بالألف عامل	العمالة الكلية بالألف عامل	نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية
1990	8246	482.9	9284.5	%5.8	4063	125	1209	%18.5
1991	8757.3	542.4	10612.5	%6.1	4161	122	1259	%18.7
1992	9231.3	630.2	10789	%6.8	4260	120	1310	%18.7
1993	9137.7	708.8	9287.3	%7.7	4360	118	1370	%18.1
1994	9670	827.9	8961	%8.5	4459	116	1429	%17.9
1995	10672.3	933.4	10679.3	%8.7	4558	114	1490	%17.9
1996	12327.3	1074.5	12181	%8.7	4654	112	1546	%17.9
1997	13800.5	1267	14149	%9.1	4748	110	1610	%10.8
1998	12620.2	1349.3	12741	%10.6	4837	107	1668	%9.44
1999	14075.2	1449.9	14138.2	%10.3	4924	105	1726	%7.86
2000	17620.2	1439.7	17668.7	%8.1	5009	102	1782	%7.66
2001	20609.3	1282.9	16892.87	%6.2	7.5320	103	2231	%4.62
2002	27843.9	1256.3	22822.87	%4.5	4.5426	101	1649	%6.12
2003	33921.6	1300.7	27804.6	%3.8	0.5499	97	1692	%4.94
2004	43445.9	1286.3	35611.39	%2.92	9.5872	94	2019	%4.66
2005	59468.0	1408.8	47635	%2.36	0.6077	91	2077	%4.38
2006	72347.2	1603.2	59300.98	%2.21	5686	89	1845	%4.82
2007	77901.8	1844.6	638540	%2.37	5782	87	1689	%5.15
2008	105537.3	2211.86	86506	%2.09	5877	87	1639.08	%5.31
2009	75769.4	2325.5	62106.6	%3.07	5964	84.82	1845	%4.60
2010	87375	822.24	68799	%0.94	6041	82.85	2076.8	%3.99
2011	39171	836.9	32108	%2.14	6290	80.93	2337.71	%3.46
2012	100627	744.8	79863	%0.74	6280	77.91	2337.80	%3.33
2013	65995	856.96	51964	%1.94	6270	71.30	2337.82	%3.05
2014	30871	969.12	24308	%3.14	6260	54.01	2337.98	%2.31
2015	28555	859.68	20655	%3.01	6380	54.00	2337.99	%2.30

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على إحصاءات ومصادر أولية للبيانيات وأيضا مصادر ثانوية للبيانات جمعت من خلال:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الأمن الغذائي، سنوات متعددة.
3. مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، إحصاءات الواردات الزراعية، سنوات متعددة.
4. وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.
5. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،الكتاب الإحصائي. سنوات متفرقة.
6. قاعدة بيانات مجاميع الحسابات القومية الرئيسة للأمم المتحدة.
7. قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

ملحق 2. جدول يبين إجمالي الرقعة المزروعة وسعر القمح والشعير والاكتفاء الذاتي من مجموعة السلع الأساسية وكفاءة قطاع الزراعة للفترة (1990 – 2015)

السنوات	إجمالي الرقعة المزروعة بالألف هكتار	سعر القمح دينار للطن	سعر الشعير دينار للطن	الاكتفاء الذاتي الحبوب %	الاكتفاء الذاتي البقوليات %	الاكتفاء الذاتي الخضراوات %	الاكتفاء الذاتي الفواكه %	كفاءة القطاع الزراعي
1990	1629.0	222	160	17.9	65	99	98	1.10
1991	1608.5	239	150	26.2	37	79	94	1.10
1992	2170.0	255	165	20.4	56	80	96	1.20
1993	2175.0	260	200	14.9	58	81	75	1.10
1994	2174.0	267	240	14.9	19	100	73	1.20
1995	2114.0	280	235	11.4	27	93	96	0.80
1996	1269.3	278	242	14.3	18	92	94	1.00
1997	1403.5	270	245	16.5	33	95	98	1.10
1998	1403.4	293	265	14.0	52	87	86	1.30
1999	1572.9	315	250	55.8	80	91	100	1.50
2000	1632.86	315	280	42.8	40	83	96	1.60
2001	1653.4	320	300	42.1	95	92	92	1.10
2002	1605.7	290	266	33.7	51	93	95	1.60
2003	1644.1	295	273	9.33	53	100	96	1.40
2004	1630.5	330	317	33.7	43	93	91	2.00
2005	1650.0	880	400	9.1	38	94	51	1.40
2006	1320.0	920	500	12.2	59	97	53	1.50
2007	1400.0	940	540	14.86	59.09	97.42	71.78	1.40
2008	1420.0	948.75	540	11.71	49.81	96.21	90.55	1.30
2009	1330.0	500	500	8.66	57.79	96.96	87.06	1.15
2010	1712.8	331.15	424.7	8.74	58.63	97.13	87.06	1.10
2011	1656.9	333.46	349.4	7.06	80.85	97.13	87.25	1.08
2012	1606.9	335.76	325.5	8.29	84.8	98.27	87.28	1.05
2013	1556.9	338.07	315.06	9.53	88.73	99.41	87.30	0.93
2014	1490.2	338.07	264.49	9.49	88.78	99.40	87.30	0.80
2015	1394.1	321.80	240.15	9.33	88.78	99.41	87.40	0.76

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على إحصاءات ومصادر أولية للبيانيات وأيضا مصادر ثانوية للبيانات جمعت من خلال:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الأمن الغذائي، سنوات متعددة.
3. مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، إحصاءات الواردات الزراعية، سنوات متعددة.
4. وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.
5. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي. سنوات متفرقة.
6. قاعدة بيانات مجاميع الحسابات القومية الرئيسة للأمم المتحدة.
7. قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

THE LIBYAN JOURNAL OF AGRICULTURE
Volume (25), No. (3), 2020: 29-42
Special Issue For Food Security Conference (3) 2019

Original Article

The inability of Libyan Agricultural Policies to achieve food security (Analysis study for Libya during the period 1990- 2015)

Abdoulwahab Alazragh

Faculty of Agriculture - Azzaytuna University

Abstract

The conditions of agriculture and achieving food security have entered a critical stage since the mid-seventies، represented in the growing demand for agricultural products in general and food products in particular, as a result of high rates of demographic growth and a qualitative leap in individual's incomes,in addition to the high food prices in global markets and reduced relative importance of the agricultural sector in the Libyan economic structure. This situation has exacerbated the food deficit, and consequently, led to resorting to foreign sources to fill this deficit.This issue of agricultural development attracted great attention at the level of the world countries, including the Libyan state. The attention included the theoretical and academic side، as well as the applied side and practical procedures. This interest is due to the failure of efforts to overcome the food problem afflicting Libya، which requirestoincrease the need to evaluate and review these efforts، including policies to support the agricultural sector.

In this study, the researcher analyzes some aspects of the Libyan food security crisis، focusing on the low level of self-sufficiency of some strategic crops. It also analyzes the causes of the crisis focusing on the reasons for the inability of the Libyan agricultural policies to achieve food security and development and agricultural options to solve the problem. The study concluded that a clear increase in production costs for the majority of agricultural crops, also a decrease in the cultivated area during the study period, and a decrease in the percentage of the contribution of agriculture to the gross domestic product,since the ratio has not exceed 10.6% during the study period, in addition to the high prices for some of the main agricultural crops. The rate of increase in prices for wheat, for example, reached 44.95%, while barley has reached 112.5%, as a result of increase in production prices as well as to the increase of demand and supply in the market. And, finally, the study reached a low rate of self-sufficiency for cereal and legumes crops, due to the apparent inability of agricultural policies to achieve food security, especially the policies to support the agricultural sector that were applied in Libya.

KeyWords: Libya, food security, agricultural policies, growth equation, general trend equation.

Correspondence: Abdoulwahab Alazragh - Faculty of Agriculture, Azzaytuna University
Phone: +218913461060
Received: 04/03/2019
Accepted: 10/12/2020
E.mail: a.alazragh@azu.edu.ly